



جامعة الجوف
Aljouf University

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الجوف
وكالة الدراسات العليا والبحث العلمي

مجلة الجوف للعلوم الاجتماعية

Al-jouf Social Sciences Journal (ASSJ)

دورية - علمية - محكمة
تصدر عن جامعة الجوف

المجلد الأول - العدد الأول

سبتمبر ٢٠١٤ م (ذي القعدة ١٤٣٥ هـ)

التراقيم الدولي (و.م.د.) ١٦٥٨-١٦٩٧

متاحة على الشبكة العنكبوتية

Website: <http://vngs.ju.edu.sa>

عِلل إعمال «إنّ» وأخواتها وكفّها عن العمل: رؤية نقدية

مقبل عايد السالم⁽¹⁾

جامعة الجوف

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة تعليل النّحة لعمل «إنّ» وأخواتها، وكفّهنّ عن العمل، ومحاولة تقديم وجهة نظر نقدية حول هذه العِلل، وقُسمت العِلل إلى: علة عمل «إنّ وأخواتها»، وعلة الكفّ عن العمل النحوي، وعلة جواز الإعمال والإهمال. وعني البحث بنقد هذه العِلل التي منها استمدّت النّحة أحكامهم النّحوية، وتوصل لأهمّ النتائج الآتية: نالت العلة النّحوية حظوة كبيرة لدى النّحاة في استنباطهم للقواعد النّحوية، فقد حاولوا برهنة العمل النحوي وإهماله في «إنّ» وأخواتها بناء على علة المشابهة. وإنّ القول بتعليل عمل «إنّ» وأخواتها في الجملة الاسمية لشبههّنّ بالفعل أمرٌ لا بدّ من إعادة النظر فيه، ويُفضل عدم الخوض - هنا - في العلة؛ لأنّ هذا الأمر يفتح الباب على مصراعيه في الجدل النّحوي. ويكتفى بالقول: هكذا نطقت العرب، وهذا ما وجده النّحاة عندما قعدوا للعربية. وإنّ القول بجواز إعمال «إنّ» وأخواتها وإهماله مبنيّ على شاهد نحويّ مُختلف في روايته في موطن الاستشهاد به في هذا السياق؛ لذا أرى أنّ عدم التّعيد به أولى من التّعيد به، وهذا ما يؤدّي إلى استقامة التّعيد النّحوي.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، التّعيد النحوي، العامل النحوي، القياس.

Reasoning of Acting "Inna and its Counterparts": Critical Perspective

Mugbil Ayed Al-Salem⁽¹⁾
Al-Jouf University

Abstract: This paper aims at studying the reasons of acting and enacting "Inna" and its counterparts. It also seeks to present a critical view point about these reasons which are classified into; the reasons of acting Inna and its counterparts, the reasons of their syntactic enacting and the reasons of their realization and negligence. The paper focuses on criticizing these reasons and concludes the following: grammarians considered syntactic reasoning an important subject to extract syntactic rules. They tried to prove the realization and negligence of Inna and its Counterparts based on the reason of the similarity between the act of them in the nominative sentence and the act of the verb. The paper recommends reconsidering this issue of similarity rather not to discuss this reasoning because it widens the syntactic argument, it is suffice to say "this is the way Arabs speak", and the way grammarians formulize rules in the Arabic syntax. Furthermore, the statement of acting Inna and its counterparts in the sentence is inappropriately reasoned.

Keywords: Arabic grammar, formulizing Rules, grammarian Agent, Analogy.

(1) An Assistant Professor at the Department of Arabic- Faculty of Administrative Sciences and Humanities -Aljouf University.

(1) أستاذ مساعد، بقسم اللغة العربية، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة الجوف

البريد الإلكتروني: e-mail: drmugbil@hotmail.com

مقبل عايد السلام: علل إعمال «إن» وأخواتها وكفها عن العمل...

التمهيد:

وكفّه؟

منهجية البحث:

اهتمّ الباحث في عرضه لمفردات بحثه بعرض الرأي والرأي الآخر، ناظراً إلى هذه الآراء بعين ناقدة تبحث عن الحقيقة العلمية؛ ليتسنى له عرضها وتبنيها. فقد اعتمد الباحث على مصادر متنوعة ومتخصصة في هذا المجال. واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتمّ تقسيم البحث وفق متطلبات البحث إلى: دراسة علّة عمل «إن» وأخواتها، فعلة كفهنّ عن العمل النحوي، فعلة جواز الإعمال والإهمال، وختم البحث بعرض لأهم النتائج التي تم التوصل إليها. علّة العمل النحوي:

عند النظر في كتب النحاة، ودراسة فكرهم النحوي، وطريقة استنباطهم لقواعدهم النحوية، نلاحظ اهتمامهم بالعلل مصدراً أساسياً لتسوية تعييدهم للنحو العربي. ومحاولتهم في إيجاد التعليقات للقواعد المستنبطة. وقد بدأ الاهتمام مبكراً في ذكر العلّة النحوية، ولم يكن هذا الأمر مستقلاً في كتب متخصصة، بل كان منشوراً في ثنايا كتبهم، فمثلاً ذكرت علّة بناء «إن» و«ليت» على الفتح «لأنّها بمنزلة الأفعال نحو كان»⁽¹⁾.

الحمد لله حمداً كثيراً كما ينبغي لجلال سلطانه، وعظيم قدرته، وسعة رحمته ومغفرته، والصلاة والسلام على هادي الأنام، ومُبلِّغ رسالة الإسلام محمد ﷺ. وبعد؛ يعود سبب اختيار هذا الموضوع لما يُثار من تساؤلات حول علّة عمل «إن» وأخواتها وكفهنّ عن العمل، فكلما ذكرت العلّة زاحمها سؤال يفضيها، وهكذا دواليك. وتكمن مشكلة البحث في اضطراب تعليقات النحاة في باب «إن» وأخواتها وكفهنّ عن العمل، فمن الإهمال إلى جواز الإعمال والإهمال، فضلاً عن أنّ تعليقاتهم التي ذكروها لم تسلم من سهام النقد، فكان لا بدّ من إبداء وجهة نظري النقدية لهذه العلل.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تمحيص علل النحاة التي جعلوها سبباً لعمل «إن» وأخواتها وكفهنّ عن العمل، ومحاوله وضع هذه العلل في ميزان النقد ليتبين مدى موافقتها في تعليل العمل وكفّه من عدمه، وما إذا كانت هذه العلل رصينة أم أنّها عرضة للجدل والمناقشة. ويهدف البحث إلى إجابة التساؤلات الآتية:

- ما أهمية تعليل عمل «إن» وأخواتها؟ وهل

كانت هذه العلل محكمة؟

- هل المبررات التي وضعها النحاة لعمل «إن»

وأخواتها وكفها عن العمل كافية لتبرير هذا العمل

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي - القاهرة. الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م. (360/3).

الإسلامي باعتباره الركن الثالث من أركان القياس في استنباط الأحكام، وهذه الأركان، هي⁽⁴⁾:

1 - المقيس عليه: و«هو المطرد سواء أكان أصلاً أم فرعاً»⁽⁵⁾.

2 - المقيس: قواعد وصيغ جديدة توجد بالقياس على القواعد المضبوطة⁽⁶⁾.

3 - التعليل (العلّة): العامل المشترك بين المقيس عليه والمقيس.

4 - الحُكْم: ما يُضفى على المقيس من قاعدة. وبهذا، تكون «العلّة» من مصادر التشريع في الدين الإسلامي، وبها تُستنبط الأحكام الشرعية لما ليس فيه نصّ؛ وذلك بمساواة ما لم يصدر فيه حكم بما صدر فيه حكم بشرط تساوي العلة الموجبة لإصدار الحكم في الحالتين⁽⁷⁾. ويُعصّ الطرف عن المماثلة بين المقيس (الفرع) والمقيس عليه (الأصل)⁽⁸⁾.

(4) انظر: حسان، تمام، الأصول، عالم الكتب - القاهرة، 1420هـ - 2000م، ص (156-181).

(5) المرجع نفسه، ص (156).

(6) المرجع نفسه، ص (158).

(7) خلاف، عبد الوهاب، مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نصّ فيه، دار القلم - الكويت، الطبعة السادسة، 1414هـ - 1993م، ص (19).

(8) الكفوي، أيوب بن موسى، الكليات، اعنتى به: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1419هـ - 1998م، مادة (القياس)، ص (715).

ونلاحظ اهتمامهم بذكر المقيس عليه في تبريرهم للبناء الفتح - هنا.

بدأت دراسة العلل النحوية تأخذ طابعاً مستقلاً، فوجد كتباً متخصصة في دراسة العلل النحوية، نحو: «الإيضاح في علل النحو» لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. ويذكر الزجاجي في مقدّمة كتابه هذا سبب تأليفه، فيقول: «وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصّة، والاحتجاج له، وذكر أسرارها، وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول، لأنّ الكتب المصنّفة في الأصول كثيرة جداً، ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو، مستوعباً فيه جميعها»⁽²⁾. وهذا يقودنا إلى الاستدلال إلى أنّ كتاب الزجاجي هذا هو أوّل كتاب متخصص في دراسة العلة النحوية.

ويردّ على النحاة في طرحهم للعلل النحوية ابن مضاء القرطبي في كتابه «الردّ على النحاة»، وفيه يوجّه دعوته إلى إلغاء العوامل، ويذكر قصده من تأليف هذا الكتاب، وهو «أنّ أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه»⁽³⁾.

ولكن، من أين جاءت العلة إلى النحو العربي؟
جاء مصطلح «العلّة» إلى العربية من الفقه

(2) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص (38).

(3) القرطبي، ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، الردّ على النحاة، دراسة وتحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، 1399هـ - 1979م، ص (69).

مقبل عايد السالم: علل إعمال «إن» وأخواتها وكفها عن العمل...

بـ«إن» وأخواتها من باب التغليب لـ«إن» أكثر استعمالاً في العربية من بقية أخواتها. تُعدُّ «إن» وأخواتها: (أن، وليت، ولعل، وكأن، ولكن) من النواسخ التي تدخل على الجملة الاسمية، فتُنصب الأول (المبتدأ) وترفع الثاني (الخبر)⁽¹⁰⁾، ويُسمَّى الأول اسمها، والثاني خبرها. وهي بهذا من النواسخ الحرفية.

يُعلَّل عمل «إن» وأخواتها في الجملة الاسمية لشبه بينهما وبين الفعل، ويتمثل الشبه بالآتي⁽¹¹⁾:

- 1 - إتمنَّ على وزن الفعل.
 - 2 - البناء على الفتح؛ فالفعل الماضي مبني على الفتح.
 - 3 - لزوم الأسماء، كما أنَّ الفعل يلزمه الاسم.
 - 4 - دخول نون الوقاية عليهنَّ.
 - 5 - وجود معنى الأفعال فيهنَّ.
- ووجد وجه شبه آخر وهو عدد الحروف فيهنَّ ثلاثة فأكثر، وكذلك العدد في الأفعال⁽¹²⁾.

(10) ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء، شرح المفصل، تقديم: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م. (1/254).

(11) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف، مطبعة السعادة - مصر، الطبعة الرابعة، 1380هـ - 1961م. المسألة (22)، ص (178).

(12) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، =

ويبرز رأي آخر يُبين مصدر مجيء العلة إلى النحو العربي، وهو قدوم العلة إلى النحو من علم المنطق والفلسفة فقد «تبارى النحاة فيما بينهم وأخذ كل نحوي بسهم يناسب مع قناعته وكان لدخول علم المنطق والفلسفة أجواء الحياة العربية أكبر الأثر في اتساع رقعة التعليل وخروجه من البساطة والغاية التي من أجلها كان فطَّبَّ النحاة قواعد الفلسفة والمنطق على مركبات الكلام العربي فانقسم النحاة بين معارض وموافق للتعليل وبذلك نشأ الجدل حول العلة النحوية»⁽⁹⁾.

ومَّا نال حظوة كبيرة في التعليل النحوي «إن» وأخواتها، فقد اعتمد النحاة على العلة في توضيح عملهنَّ وكفهنَّ عن العمل.

وينحصر تعليل النحاة في هذا الباب في ثلاثة تعليقات:

أولاً: علة عملهنَّ.

ثانياً: علة الكفَّ النحوي.

ثالثاً: علة جواز الإعمال والإهمال.

وهذه التعليقات جميعها قد تناوها البحث.

أولاً: علة عملهنَّ:

سُمِّيَتْ (إن، وأن، وليت، ولعل، وكأن، ولكن)

(9) عيدان، د. حيدر جبار، والعبادي، صادق فوزي، بحث «العلل التعليمية وتطبيقاتها الأصول في النحو أنموذجاً»، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد السادس، ص (134).

أما وجه الشبه بعدد الحروف، فإن «إن» قد تخفف فتصير «إن» وتبقى عاملة، وهي تتكوّن من حرفين - كما في الأمثلة المعروضة في حالة بنائها على السكون؛ لذا لم يعدّ المسوّغ العددي من المسوّغات المعتمدة لعملهنّ في الجملة الاسمية.

وأما بالنسبة للزوميتهنّ للأسماء دون الأفعال، فلا يُعدّ هذا حجّة لعملهنّ، فحروف الجرّ جميعها تختص بالأسماء، وحروف القسم ولا تعمل إلا باسم مفرد ولا تحتاج إلى جملة اسمية كي تعمل فيها.

وأما القول بوجود معنى الفعل في هذه الحروف، فهذا لا يقتصر عليهنّ وحدهن، فحرف الجرّ «الكاف» يفيد التشبيه في إحدى دلالاته، نحو: «زيدٌ كالأسد»⁽¹⁸⁾. وهذه حجة فلسفية تُحوّر كيفما أراد صاحبها، وقد تصدق مع حروف أخرى، نحو حرف الجرّ «عن» فيمكن أن يُفسّر بوجود معنى الفعل «تجاوز» فيه، نحو: عفوتُ عن المسيء.

ويُعَلّل عمل «إن» وأخواتها في الجملة الاسمية لزعم شبههنّ بالفعل - كما ذكر آنفاً، والأفعال ترفع وتنصب، ويُقدّم المنصوب على المرفوع لدفع توهم فعليتها⁽¹⁹⁾، والمفعول قد يتقدّم على الفاعل، فيتقدّم

وذكر أنّ «إن» مكسورة مشبهة بالفعل بلفظها فعملها عمل الفعل المتعدّي إلى المفعول⁽¹³⁾. وهذا ما يُفسّر أثرها في اسمها وخبرها.

ولكن، هل وجوه الشبه الأنفة تُعدّ مسوّغاً كافياً لعمل «إن» وأخواتها في الجملة الاسمية؟

وقد تعمل «إن» وأخواتها مخففة، فتكون حينئذ مبنية على السكون. فيذكر سيبويه في كتابه: «وحدّثنا من نثق به، أنّه سمع من العرب من يقول: إنّ عمراً لمنطلق»⁽¹⁴⁾. واستشهد بقراءة نافع المدني وابن كثير المدني⁽¹⁵⁾ بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾⁽¹⁶⁾. فضلاً عن الشواهد الشعرية التي شهدت بعمل «كأن» و«لكن»⁽¹⁷⁾. وبهذا لم يعد البناء على الفتح من المبررات التي يُستند عليهنّ في عمل «إن» وأخواتها؛ كونهنّ يعملن بالجملة الاسمية وهنّ مبنيات على السكون.

=أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م. ص (92، 93).

(13) المبرّد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت، (2/340).

(14) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي - القاهرة. الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م. (2/140).

(15) المصدر نفسه، الصفحة نفسها/الحاشية.

(16) سورة هود، الآية (111).

(17) انظر: شرح المفصل (4/562، 565، 566، 567).

(18) ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن

كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك، ص (234).

(19) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد

عبد الخالق عزيمة (2/340).

مقبل عايد السالم: عِلل إعمال «إن» وأخواتها وكفّها عن العمل...

صحتّ عنده حكمة بانيتها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإنّ سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها⁽²⁴⁾.

ومن هذه الإجابة نلاحظ أن التعليل النحوي متغير من نحويّ لآخر، فقد يرى نحويّ عللاً لعمل نحويّ لا يراها نحويّ آخر، وقد يُفند الثاني حجج الأول، وهكذا دواليك.

وفي عمل «إن» وأخواتها في الجملة الاسمية يبرز اختلاف البصريين والكوفيين في عمل «إن» وأخواتها، فقد «ذهب الكوفيون إلى أنّ (إن) وأخواتها لا ترتفع الخبر، نحو «إنّ زيداً قائمٌ» وما أشبه ذلك. وذهب البصريون إلى أنّها ترتفع الخبر⁽²⁵⁾. ولكلّ فريق منهما حججه وأدلّته⁽²⁶⁾.

- حينئذ - المنصوب على المرفوع، نحو: «كسى الثوب زيداً⁽²⁰⁾». ولكن ما نوع الفعل الذي أشبهه، هل هو لازم أم متعدّد؟ تام أم ناقص؟ ومما يُستذكر في هذا المقام تعليل سببويه لبناء «إن» و«ليت» على الفتح لشبههّنّ بالفعل، وذكر الفعل الناقص (كان)⁽²¹⁾.

إنّ التعليقات الآنفه الذكر التي تُعلّل عمل «إن» وأخواتها علل قياسية⁽²²⁾، اعتمدت على القياس في تسويغ العمل. ولا تقتصر علل النحو على القياس، بل هناك ضربان آخران، هما⁽²³⁾:

1 - العلل التعليمية.

2 - العلل الجدلية النظرية.

يذكر صاحب كتاب «الإيضاح في علل النحو» إجابة للخليل عندما سُئل عن علل النحو إن أخذها من العرب أو اخترعها: «إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عللها، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإنّ أكن أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد

(20) كتاب سببويه (42/1).

(21) المصدر نفسه (3/360).

(22) الرّجاسي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، ص (64).

(23) المصدر نفسه، ص (64، 65).

(24) المصدر نفسه، ص (66).

(25) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (22)، ص (176).

(26) المصدر نفسه، المسألة نفسها، ص (176، 178).

3 - العامل فيه لفظي ومعنوي، فهو مرفوع بالابتداء والابتداء.

وهو - خبر إن وأخواتها - بكلّ الحالات انعدمت الصلة بينه وبين أصله الذي كان عليه - خبر المبتدأ، ولم يبقَ له إلا أثر دخول «إن» وأخواتها عليه وعلى المبتدأ.

ولا يفوت الباحث في هذا المقام ذكر آراء لابن مضاء قد تُساهم في الاستغناء عن هذه التسويغات لعمل «إن» وأخواتها في الجملة الاسمية، وهذه الآراء، هي:

▪ «وإنّي رأيتُ النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته من التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا. إلا أنّهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حججها»⁽²⁷⁾.

▪ يمكن إسقاط بداية حديثه حول «إسقاط العلل الثواني والثالث» على «إن» وأخواتها عندما تحدث عن علّة رفع الفاعل، فاستخلص الرأي قائلًا: «كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام، ولا فرق بينه وبين من عرف أن شيئاً حرام بالنص، ولا يحتاج فيه

(27) القرطبي، ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، الرّد على النّحاة، ص (64).

ينحصر اختلاف البصريين والكوفيين في علل النحو، ويحتفي هذا الاختلاف في إعراب الجملة الاسمية المنسوخة بـ«إن» وإحدى أخواتها. فلا خلاف بينهما في نصب اسم «إن» وأخواتها، ورفع خبرهنّ.

إنّ بقاء خبر «إن» وأخواتها مرفوعاً لا يُفهم منه عدم تأثره بدخول «إن» وأخواتها، فهي إن لم تؤثر في تغيير حركة آخره، فقد غيرت في موقعه الإعرابي ودلالاته، فإعراب الخبر بعد دخول «إن» وأخواتها على الجملة الاسمية يصير: خبر «إن» أو إحدى أخواتها مرفوعاً بعدما كان خبراً لمبتدأ مرفوع.

وبهذا؛ ينحصر أثر «إن» وأخواتها في الخبر في تجديد رافع له غير الرفع السابق قبل دخولهن عليه⁽²⁷⁾، وهو ما يُطلق عليه «العامل»، فضلاً عن أنّ الخبر يُختلف في عامل رفعه، فقد وردت هذه الآراء المبينة لرفع الخبر⁽²⁸⁾:

1 - العامل فيه لفظي، وهو المبتدأ.

2 - العامل فيه معنوي، وهو الابتداء، وهو في هذه الحالة يشترك مع المبتدأ في العامل.

(27) عبد الحميد، محمد محيي الدين، التحفة السنوية بشرح المقدمة الأجرؤمية، ص (137).

(28) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية - بيروت، (د-ط)، 1423هـ - 2002م. (1/188، 189).

مقبل عايد السالم: عِلل إعمال «إن» وأخواتها وكفها عن العمل...

تأتي «ما» زائدة في موضعين، هما⁽³⁵⁾: الموضع الأول: لا تؤثر فيه بالإعراب والمعنى، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾⁽³⁶⁾. وهذه ليست منسبقة مع اسم أو فعل أو حرف. وحكمها - هنا - الزيادة. أما في الموضع الثاني فتؤثر في الإعراب، وهي التي في «إنما» وأخوات «إن».

و«ما» الزائدة الثانية فضلاً عن أثرها في الإعراب فإن لها أثراً في الدلالة، فهي تنقل دلالة «إن» وأخواتها من دلالتها الأصلية إلى دلالات إضافية أخرى، نحو: الحصر في «إنما» فنقول: إننا السعادة في الإيمان. والشك، نحو: كأنما الطفل رجلٌ.

وتُسمى «ما» المتصلة بـ «إن» وأخواتها «ما» الكافّة؛ لإلغائها عمل «إن» وأخواتها بعد اتّصالها بها⁽³⁷⁾، فهي تكفّ العامل عن عمله⁽³⁸⁾. والعامل - هنا - هي وأخواتها، والعمل هو النصب والرفع. وبهذا الاتّصال

إلى استنباط علة لينتقل حكمه إلى غيره، فسأل: لم حرّم؟ فإنّ الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه⁽³⁰⁾.

■ «إنّ الشيء لا يُقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولاً، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع»⁽³¹⁾. و«إن» وأخواتها معلومات الحكم النحوي، وهو البناء، والعمل في الجملة الاسمية.

ثانياً: علة الكفّ عن العمل:

تدخل «ما» على «إن» وأخواتها، فتدمج معهنّ، ولا يعملن فيما بعدهنّ⁽³²⁾، ويصرن كلمة واحدة لا كلمتين، ولا يبقى لها أثر نحوي. و«ما» هذه زائدة تكفّ «إن» وأخواتها عن العمل⁽³³⁾، بل وتلغي عملها وجوباً⁽³⁴⁾، وهذا هو أثرها في النحو؛ فتحوّل العامل إلى مُهمّل - لا محلّ له من الإعراب.

(30) المصدر نفسه، ص (127).

(31) المصدر نفسه، ص (131).

(32) الأشموني، أحمد أبو مدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1375هـ - 1955م. (142/1).

(33) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار إحياء العلوم - بيروت، الطبعة الأولى، 1401هـ - 1981م، ص (106).

(34) ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الفكر، ص (279).

(35) الزجاجي، كتاب حروف المعاني، تحقيق: د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م. ص (54).

(36) سورة آل عمران، الآية (159).

(37) الجابي، نور الدين عبد الرحمن، الفوائد الضيائية، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق، 1403هـ - 1983م. (2/337).

(38) الهروي، علي بن محمد، كتاب الأهمية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، 1401هـ - 1981م، ص (88).

لمعايير الفصاحة، واستعمالها في لغة الشعر يمكن أن يُستدلّ منه إلى استعمالها في لغة النثر.

▪ «توصل «ما» بهذه الأحرف «إنّ وأخواتها»، فيندر إعمالها ويكثر إهمالها»⁽⁴¹⁾، فالندرة هنا - كما ذكرنا قبل قليل - لا تشير إلى عدم الإعمال.

كما جاء أنّ «ليت» و«كأنّ» و«لعلّ» من أخوات «إنّ» بجواز الإعمال والإلغاء فيهنّ، وذكر أنّه في الأكثر الإلغاء⁽⁴²⁾.

إلا أنّ هذه العبارات التي تشير إلى بقاء عمل «إنّ» وأخواتها بعد دخول «ما» عليهنّ قد خلت من الشواهد التي تشير إلى الإعمال إلاّ شاهداً واحداً في «ليتما»، ولنا عليه تعليقات. ومع هذا فإنّ القواعد النحوية جميعها لم تُبنّ على الشواهد المشهورة (القرآن الكريم، والحديث النبوي، والشعر العربي)، فنجد بعض القواعد بُنيت على أقوال نثرية مسموعة، فنجد في كتب النحاة عبارات مثل: «قول العرب»⁽⁴³⁾، و«كما قال بعض العرب»⁽⁴⁴⁾. وهذا لا يعيب التعميد النحوي، بل يُعدّ دافعاً للتعميد به دائماً، لا

المنسبُ تعود الجملة التي تأثرت بدخول «إنّ» وأخواتها إلى ما كانت عليه قبل دخولهن من حيث: الإعراب والحركات، فيعود اسم «إنّ» وأخواتها مبتدأً ويزول عنه النصب ويعود إلى الرّفْع. ويعود خبر «إنّ» وأخواتها خبراً مرفوعاً، وعلّة رفعه - هنا - لأنّه خبر للمبتدأ، ولا علاقة لـ«إنّ» وأخواتها في هذه الحالة.

وعلى الرغم من تأكيد النحاة على إبطال «ما» عمل «إنّ» وأخواتها عند اتّصالها بهنّ، إلاّ أنّه يوجد في كتبهم ما يشير إلى عملهنّ باتّصال «ما» بهنّ، ومن هذه الإشارات:

▪ «وندر الإعمال في «إنّما»⁽³⁹⁾، فكلمة «ندر» تشير إلى وجود الإعمال وإنّ وُسِم بالندرة، فالندرة لا تعني عدم الوجود، وهذا يؤكّد أنّ النحاة القدماء قعدوا للعربية على التغليب، مع محافظتهم بالنّادر والقليل بذكره».

▪ «وقد تعمل على غير الأفتح كما وقع في بعض أشعارهم»⁽⁴⁰⁾، فهذه العبارة تبيّن أنّ إعمال «إنّ» في «إنّما» يكون في غير الفصيح من اللغات، وتبيّن - أيضاً - إعمالها في لغة الشعر، على أنّ لغة الشعر ضرورة تبيح محظورات اللغة، ولكن بقيت هذه العبارة دون توضيح

(41) الفوائد الضيائية (2/337).

(42) ابن الدّهان، أبو محمد سعيد بن المبارك، الغرة في شرح اللمع، م/1، تحقيق ودراسة: د. فريد بن عبد العزيز الرّامل السّليم، دار التّدريّة - الرياض، الطبعة الأولى 1432هـ - 2011م، ص (92).

(43) كتاب سيويه (1/50).

(44) المصدر نفسه، ص (51).

(39) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص (106).

(40) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المطالع السعيدة، تحقيق: د. طاهر سليمان حموده، الدار الجامعية للطباعة والنشر - الإسكندرية، ص (229).

مقبل عايد السالم: علل إعمال «إن» وأخواتها وكفها عن العمل...

أن يؤخذ بالعزل والاختيار.

ويُعَلَّل إبطال عمل «إن» وأخوتها بدخول «ما»

عليهنّ «لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء، وتهيئها

للدخول على الفعل؛ فوجب إهمالها لذلك»⁽⁴⁵⁾. فيزول

الاختصاص عنهنّ⁽⁴⁶⁾. وهنّ بهذه الحال لا يكنّ إلا في

مبتدأ الكلام⁽⁴⁷⁾، وهنّ حقّ صدارة الكلام في الجمل

الاسمية والفعلية⁽⁴⁸⁾، فدخول «ما» على «إن» وأخواتها

غير عملهن الذي كنّ يعملنه قبل دخول «ما» عليهنّ⁽⁴⁹⁾،

فهذا من الجانب التّحوي.

وهنّ بهذا صرن بمنزلة حروف الابتداء⁽⁵⁰⁾.

وصرن حروفاً مهملة غير مختصة بمحدّد⁽⁵¹⁾ من الجمل.

وسُمّيت هذه الـ«ما» بالمهيئة والموطئة⁽⁵²⁾، فهي قد عملت

(45) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (1/ 142).

(46) كتاب سيبويه (3/ 130).

(47) المصدر نفسه (4/ 221).

(48) سلمان، د. عزمي محمد عيال، حق الصدارة في التحو العربي،

الطبعة الأولى - 2011م، دار الحامد - عمان - الأردن،

ص (135).

(49) كتاب الأزهية في علم الحروف، ص (88).

(50) كتاب سيبويه (4/ 221).

(51) الطائي، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: د. عبد المنعم

أحمد هريدي. دار المأمون للتراث - مكة المكرمة، الطبعة

الأولى، 1402هـ - 1982م، ص (479).

(52) ابن حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب

من لسان العرب. مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى،

1418هـ - 1998م، (3/ 1284).

على تهيئة هذه الحروف «للدخول على ما لم يكن يدخل

عليه قبل الكف»⁽⁵³⁾.

ويمكن تلخيص دور «إنها» وأخواتها بالآتي:

1 - عدم الاختصاص بنوع محدد من الجمل.

2 - لا يكنّ إلا في صدر الكلام.

3 - انعدام الأثر التّحوي.

يجوز أن تلي (إنها، وأنها، ولكنّها، وكأنّها، ولعلّها)

الجملة الاسمية والفعلية⁽⁵⁴⁾، باستثناء «ليتما» التي تبقى

مختصة بالجملة الاسمية.

ومن الشواهد القرآنية التي دخلت فيها هذه

الأحرف المكفوفة عن العمل:

1 - «إنّها»: الدّاخلة على الجملة الاسمية، قال

تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ

مُصْلِحُونَ﴾⁽⁵⁵⁾. والدّاخلة على الجملة الفعلية، قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾⁽⁵⁶⁾.

2 - «أنّا»: الدّاخلة على الجملة الاسمية، قوله

تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا آمَوْلَكُمُ وَأَوْلَدُكُمْ فَتَنَّهُ وَأَنَّ اللَّهَ

عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾⁽⁵⁷⁾. والدّاخلة على الجملة الفعلية:

﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ

(53) شرح المفصل (5/ 68).

(54) ارتشاف الضرب (3/ 1284).

(55) سورة البقرة، الآية (11).

(56) سورة النساء، الآية (10).

(57) سورة الأنفال، الآية (28).

القفص بلبل، فهذه «ما» الموصولة.

2 - «إِنَّ ما مطيعاً نافعٌ» أو «إِنَّ ما مطيعٌ نافعٌ»؛

أي إِنَّ شيئاً مطيعاً أو يطيع نافعٌ، فهذه «ما» الموصوفة.

وقد نجد البعض يكتب «إِنَّ ما زيدٌ حاضرٌ»،

وهي بهذه الجملة كافة.

أما بالنسبة لـ«ليتما» والتي بقيت على اختصاصها

بالجملة الاسمية، فقد أسقط عليها النحاة حكم أخواتها،

فقد ألغوا عملها قياساً على بقية أخواتها، فذكروا أَنَّ

دخول «ما» على «ليت» لا يُزيل اختصاصها بالأسماء⁽⁶³⁾.

وتكمن فائدة هذا في قياس «ليتما» على بقية أخواتها؛ كي

لا يعتري هذا التعميد النحوي نقص أو نقض.

وبناءً على ما تقدم ذكره، أرى أَنَّ إِنَّمَا وَأَنَّما وليتما

ولعلمَّا وكأَنَّما ولكنَّما حروف ذات طابع شكلي غير ما

كانت عليه، وإنَّ كانت ذات طابع تركيبى، فقد اكتسبن

دلالة جديدة وخاصية نحوية جديدة - حروف مهمله.

ثالثاً: علّة جواز الإعمال والإهمال:

تظهر هذه العلّة في إعطاء حكم «ليت» عند

دخول «ما» عليها لبقية أخواتها، وذلك عندما أبقوا عمل

«ليت» بعد دخول «ما» عليها. فقالوا بجواز عمل «إِنَّمَا»

وأخواتها في الجملة الاسمية وجواز الإهمال.

(63) الصّبان، محمد بن علي، حاشية الصبان شرح الأشموني على

ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة

التوفيقية، (1/445).

أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ⁽⁵⁸⁾.

3 - «كأَنَّما»: الداخلة على الجملة الفعلية، قوله

تعالى: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى

الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾⁽⁵⁹⁾.

يُعرّب الاسم الذي يلي هذه الحروف المتصلة

بـ«ما» مبتدأ، وإنَّ وليهن فعل يُعرّب وفق زمنه⁽⁶⁰⁾. وقد

اكتفى النحاة بإعراب «إِنَّمَا» وأخواتها بـ«كافة

ومكفوفة»⁽⁶¹⁾؛ أي أَنَّ «ما» كافة و«إِنَّ» وأخواتها

مكفوفات. ولا يُحكم على «ما» بزيادتها في الإعراب-

هنا.

كما اشترط بعض النحاة وصل «ما» بالحرف

المكفوف عن العمل، فإنَّ لم يتصل قد يكفَّ «إِنَّ»

وأخواتها عن العمل، لذا لا يُعدّ الوصل ضرورياً،

وهذان مثالان يوضّحان هذا⁽⁶²⁾:

1 - «إِنَّ ما في القفص بلبلٌ»؛ أي إِنَّ الذي في

(58) سورة القصص، الآية (50).

(59) سورة الأنفال، الآية (6).

(60) العلوي، هبة الله بنعلي بن محمد، أمالي ابن الشجري، تحقيق:

د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - مصر، الطبعة

الأولى، 1423هـ - 1992م، (2/559).

(61) حسن، عباس، النحو الوافي. دار المعارف - القاهرة، الطبعة

الثالثة، (د-ت)، (1/636)/الحاشية.

(62) المرجع نفسه، الصفحة نفسها/الحاشية.

مقبل عايد السالم: علل إعمال «إن» وأخواتها وكفها عن العمل...

الأول: أن تكون زائدة، فتكون «ذا» اسم إشارة في محل نصب اسم «ليت».
الثاني: أن تكون كافة عن العمل، فيكون اسم الإشارة مبتدأ.

الثالث: أن تكون موصولة، فتكون «ما» اسم «ليت»، واسم الإشارة خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هو»، والجملة الاسمية صلته.

وبعد الوقوف على هذا الشاهد النحوي، لا بد من إيراد الملحوظات الآتية حوله:

1 - إن «الحمام» يروى بالنصب والرفع، فتعمل «ليتما» في النصب، وتهمل في الرفع⁽⁶⁷⁾.

2 - إن «الحمام» في ديوان الشاعر جاءت بالرفع⁽⁶⁸⁾، و- كذلك - ضبطه في معجم شواهد النحو الشعرية⁽⁶⁹⁾.

3 - جاء في كتاب سيبويه: «وأما ليتما زيدا منطلق فإن الإلغاء فيه حسن»⁽⁷⁰⁾.

وأورد النحاة شاهداً نحويّاً شعريّاً لإثبات هذا الحكم، وهو قول الشاعر النابغة الذبياني⁽⁶⁴⁾:

قالت أليّتما هذا الحمام لنا *

إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فاعتمد النحاة على هذا الشاهد في تعييدهم بجواز إعمال «ليت» بعد دخول «ما» عليها. وأسقطوا الحكم النحوي على بقية الأخوات.

وقد نال هذا الشاهد النحوي حظوة كبيرة من النحاة في دراسته وإعرابه وتخريجه، واستمدت هذه الخطوة في إدراكهم لأهمية تقنين النحو العربي، وأن لا يعتره النقص.

ومما يذكر في هذا المقام حول اهتمام النحاة بقول النابغة الذبياني قولهم أن هذا الشاهد يروى بروايتين، هما⁽⁶⁵⁾:

1 - رفع «الحمام»: ويكون الرفع على الإهمال.

2 - نصب «الحمام»: والنصب على الإعمال.

ومن مظاهر الاهتمام - أيضاً - بيان أن لـ «ما»

المتصلة بـ «ليت» ثلاثة وجوه⁽⁶⁶⁾:

=العشر الطوال، مكتبة السوادى - جدة، الطبعة الثانية، 1409 هـ - 1989 م، القسم الثاني، ص (482).

(67) ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، ص (329).

(68) ديوان النابغة الذبياني، ص (24).

(69) حداد، د. حنا جميل، معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984 م، الشاهد رقم (785)، ص (65).

(70) كتاب سيبويه (2/137).

(64) النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الثانية، ص (24).

(65) ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى - السعودية، (1/329).

(66) الدرة، الشيخ محمد علي طه، فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات =

وبما أنّ الشاهد مُخْتَلَفٌ بروايته بين نصب «الحمام» ورفعته، وكون موطن الاستشهاد مختلف في روايته فكان الأجدر ألا يُقَعَّد النحو بناءً على شاهد مُخْتَلَفٌ في روايته. ولم يقف النّحاة القدماء في كتبهم وهم يقَعّدون النحو العربي على شاهد يُثبِت عمل «إنّما» أو «أنا» أو «لكنّما» أو «كأنّما» أو «لعلّما». وإنّما أسقطوا حكم الأعمال والإهمال فيهنّ من «ليتما».

إنّ الحرص الشديد لدى مقعديّ النحو على تقنين القواعد التي استنبطوها جعلهم يعيدون النّظر في قولهم بإهمال عمل «إنّما» وأخواتها عندما وقفوا أمام قول النّابغة الذّبياني، فمنهم من اقتصر على «ليتما» في جواز الأعمال والإهمال، ومنهم من توسّع في التّعديد، فأجاز الأعمال والإهمال في بقية الأخوات حملاً على القياس في التّعديد النّحوي. «وللتيسير ينصح بإهمال هذه الأدوات جميعها إذا اتّصلت بها «ما» الزائدة»⁽⁷⁴⁾. وهذا من باب سهولة تعليم النحو العربي؛ لكي لا يتشتت ذهن المتعلّم، ولكن هذا لا ينسحب على المتخصص في النحو العربي الذي يتعامل مع نحو العربية بعين فاحصة ناقدة تسعى إلى البحث عن الحقيقة وكشفها والبناء عليها.

(74) عمر، د. أحمد مختار، وزهران، مصطفى النّحاس، وعبد اللطيف، محمد حماسة، النّحو الأساسي، منشورات ذات السّلاسل - الكويت، الطبعة الرابعة، 1414هـ - 1994م، ص (376).

4 - إنّ هذا الشاهد وحيد في موطن الاستشهاد به، فلم أقف على شاهد غيره في هذا المجال. يُرجع السيوطي سبب تعدد رواية الشاهد الواحد إلى الشاعر نفسه، فقد يكون قد أنشده مرة على حال، ومرة أخرى على حال مختلفة عن الحالة الأولى، وأنّ العرب كانوا ينشدون أشعار بعضهم البعض، وكلّ يتكلّم على سجيته⁽⁷¹⁾. وقد يكون هذا التّعدد سببه الرّواية الذين تناقلوا هذا البيت الشعري.

إنّ الاختلاف في حركة حرف في الشاهد النحوي يُخرج الشاهد من دائرة الاحتجاج به⁽⁷²⁾، وهذا وغيره من الظواهر التي تعتري الشواهد النحوية «ما يدعو لإعادة النظر في بعض القواعد وأسباب الخلاف والعسر، ليس لجماً للمتقولين، ولكن تيسيراً للعربية، وتجريداً لها مما يُثقل كاهلها، وتبرئة من كلّ ما شأنه إثارة الجدل المفضي إلى التنازع والعسر والاستثقال، وعملاً على ربط حاضر العربية بماضيها، وعلى وقف النظرة إلى التراث على أنه شيء كان وحسب»⁽⁷³⁾.

(71) السيوطي، جلال الدّين، الاقتراح في علم أصول النحو، تعليق: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية - السويس، 1426هـ - 2006م. ص (161، 162).

(72) جبر، يحيى عبد الرّؤوف، بحث «الشاهد اللغوي»، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس، 1992م، ص (291).

(73) المرجع نفسه، ص (305 و 306).

مقبل عايد السلام: علل إعمال «إن» وأخواتها وكفها عن العمل...

نتائج البحث:

يعرض الباحث أهم النتائج التي تمكن من الوصول إليها، وهي كالآتي:

1 - نالت العلة النحوية حظوة كبيرة لدى النحاة في استنباطهم للقواعد النحوية، فقد حاولوا برهنة العمل النحوي وإهماله في «إن» وأخواتها بناء على علة المشابهة.

2 - إن القول بتعليل عمل «إن» وأخواتها في الجملة الاسمية لشبههّن بالفعل أمر لا بدّ من إعادة النظر فيه، ويُفضل عدم الخوض - هنا - في العلة؛ لأنّ هذا الأمر يفتح الباب على مصراعيه في الجدل النحوي. ويُكتفى بالقول: هكذا نطقت العرب، وهذا ما وجدته النحاة عندما قعدوا للعربية.

3 - إن القول بجواز إعمال «إنما» وأخواتها وإهماله مبني على شاهد نحويّ مختلف في روايته في موطن الاستشهاد به في هذا السياق؛ لذا أرى أنّ عدم التععيد به أولى من التععيد به، وهذا ما يؤدّي إلى استقامة التععيد النحوي.

قائمة المصادر والمراجع

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997 م.

_____، الإنصاف في مسائل الخلاف، مطبعة السعادة -

مصر، الطبعة الرابعة، 1380 هـ - 1961 م.

ابن الدّهان، أبو محمد سعيد بن المبارك، الغرة في شرح اللمع،

م/1، تحقيق ودراسة: د. فريد بن عبد العزيز الزّامل

السّليم، دار التّدمية - الرياض، الطبعة الأولى 1432 هـ -

2011 م.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، المساعد على تسهيل

الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث

العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى -

السعودية.

_____، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج/1.

المكتبة العصرية - بيروت، (1423 هـ - 2002 م).

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى

ألفية ابن مالك، دار إحياء العلوم - بيروت، الطبعة

الأولى، 1401 هـ - 1981 م.

_____، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،

دار الفكر.

_____، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق:

مازن المبارك.

ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء، شرح المفصل، ج/1، تقديم:

د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت.

الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب من

لسان العرب. مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى،

1418 هـ - 1998 م.

الأشموني، أحمد أبو مدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،

ج/1، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتاب

- العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1375هـ - 1955م.
- الجبلي، نور الدين عبد الرحمن، الفوائد الضيائية، ج/2، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق، 1403هـ - 1983م.
- جبر، يحيى عبد الرؤوف، بحث «الشاهد اللغوي»، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد الثاني، العدد السادس، 1992م.
- حدّاد، د. حنا جميل، معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م.
- حسّان، تمام، الأصول، عالم الكتب - القاهرة، 1420هـ - 2000م.
- حسن، عباس، النحو الوافي. دار المعارف - القاهرة، الطبعة الثالثة، (د-ت).
- خلاف، عبد الوهاب، مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نصّ فيه، دار القلم - الكويت، الطبعة السادسة، 1414هـ - 1993م.
- الدّرة، الشيخ محمد علي طه، فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، مكتبة السوادي، جدّة، الطبعة الثانية، 1409هـ - 1989م.
- الذّيباني، النّابغة، ديوان النّابغة الذّيباني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الثانية.
- الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو.
- ، كتاب حروف المعاني، تحقيق: د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م.
- سلمان، د. عزمي محمد عيال، حق الصدارة في النحو العربي، الطبعة الأولى - 2011م، دار الحامد - عمّان - الأردن.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة. الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في علم أصول النحو، تعليق: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية - السويس، 1426هـ - 2006م. ص 161، 162.
- ، المطالع السعيدة، تحقيق: د طاهر سليمان حموده، الدار الجامعية للطباعة والنشر - الإسكندرية.
- الصّبّان، محمد بن علي، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
- الطّائي، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1402هـ - 1982م، ص 479.
- عبد الحميد، محمد محيي الدين، التحفة السنوية بشرح المقدمة الأجرؤمية.
- العلوي، هبة الله بنعلي بن محمد، أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - مصر، الطبعة الأولى، 1423هـ - 1992م.
- عمر، د. أحمد مختار، وزهران، مصطفى النحاس، وعبد اللطيف، محمد حماسة، النحو الأساسي، منشورات ذات السلاسل - الكويت، الطبعة الرابعة، 1414هـ - 1994م.
- عيدان، د. حيدر جبّار، والعبادي، صادق فوزي، بحث «العلل التعليمية وتطبيقاتها الأصول في النحو أنموذجاً»، مجلة

مقبل عايد السالم: عِلل إعمال «إنّ» وأخواتها وكفّها عن العمل... .

مركز دراسات الكوفة، العدد السادس.

القرطبي، ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، الردّ على

النّحاة، دراسة وتحقيق: د. محمد إبراهيم البناء، دار

الاعتصام، الطبعة الأولى، 1399هـ - 1979م.

الكفّوي، أيوب بن موسى، الكلّيّات، اعتنى به: د. عدنان درويش،

ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة

الثانية، 1419هـ - 1998م.

المبرّد، المقتضب ج/ 2، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم

الكتب - بيروت.

الهروي، علي بن محمد، كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق:

عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية

بدمشق، الطبعة الثانية، 1401هـ - 1981م.
